



تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة من (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

Analysis of financial inclusion indicators in Iraq for the period from (2014 - 2018)

أ.م.د. سندس حميد عطية

الباحث حسن فالح حسين

كلية الإدارة واقتصاد/ جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Sondos Hamid Attia

Researcher Hassan Falih Hussein

Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73\(B\).16830](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(B).16830)

المخلص:

يعد الشمول المالي من أهم التطورات التي حدثت في الفترة الماضية والتي سعت معظم الدول الى تطوير القطاع المصرفي بما يساهم في زيادة مستوى الشمول المالي، العراق من بين الدول تلك البلدان حيث انظم الى المبادرة التي اطلقها صندوق النقد الدولي وكان هنالك تطور في مستوى الشمول المالي قياساً للسنوات الماضية، وتم تطبيق مؤشرات الشمول المالي في العراق ومن ثم المؤشر التجميعي في العراق، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير لمستوى الشمول المالي على الحياة الاقتصادية في العراق من خلال زيادة قاعدة ودائع المصرف مما يتطلب استثمار تلك المبالغ الفائضة عن الحاجة وبالتالي ينعكس على الطبقة الفقيرة والمهمشة بالحصول على الائتمان بسعر فائدة منخفض وبشكل سهل ودون شروط معقدة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤشر التجميعي، البنك المركزي العراقي.

Abstract:





Financial inclusion is one of the most important developments that took place in the past period, which most countries sought to develop the banking sector, which would contribute to increasing the level of financial inclusion. Iraq is among those countries where it joined the initiative launched by the International Monetary Fund and there was a development in the level of financial inclusion compared to previous years, and indicators of financial inclusion were applied in Iraq and then the aggregate index in Iraq. The study concluded that there is an impact of the level of financial inclusion on the economic life in Iraq by increasing the base of bank deposits, which requires investing those amounts in excess of the need and thus is reflected on the poor and marginalized class to obtain credit at a low interest rate, In an easy and without complicated terms.

key words: financial inclusion , aggregate index , Central Bank of Iraq.

المقدمة :introduction

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة وذلك عن طريق شبكات الانترنت، او الهاتف المحمول، وتطوير المنتجات والخدمات الحالية منها او استحداث اخرى، ومما لا شك فيه يوجد دور كبير للشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية





الصغر وبمعدل فائدة منخفض، كما يسهم في دمج الاقتصاد الرسمي بالاقتصاد غير الرسمي من خلال مساهمته في وصول الطبقة المهمشة وتلك التي في المناطق الريفية والنائية الى الخدمات المالية، وكذلك يعمل على محو الامية المالية من خلال نشر مفاهيم ومنتجات مفهومة للطبقة التي لا تجيد المعرفة المالية. ومن جانب اخر يلعب الشمول المالي دوراً كبير في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ويجلب مبالغ ضخمة من الدخل الى الاقتصاد العالمي، مما يخلق فرصاً وتحديات للبلدان، ان زيادة الشمول المالي يؤدي بدوره الى زيادة مساهمات الافراد الضريبية للحكومة ، مما يوفر للعديد من البالغين الذين لا يتعاملون مع المصارف حالياً امكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية ذات الاسعار المعقولة.

١.المبحث الأول: منهجية البحث:

١.١ مشكلة الدراسة The study Problem

بالرغم من اهمية الشمول المالي للاقتصاد بصورة عامة لكن اغلب افراد المجتمع تعاني بشكل كبير من عوائق مختلفة تتسبب في عدم استخدامهم للخدمات المصرفية ، قد تكون في صعوبة الوصول للخدمات كان يسكنوا في اماكن ريفية او نائية او جهل في التعليمات المالية ، ومن الممكن بسبب الاجراءات التي تطلبها المصارف من اجل فتح حساب مصرفي وتكاليفه الباهظة وغيرها، كما يوجد تفاوت طبقي بالحصول على الخدمات حيث تعاني النساء خصوصاً في البلدان النامية مقارنة بالرجال، ومن ناحية اخرى ان اغلب المصارف تمنح الائتمان للشركات الكبيرة الامر الذي يجعل الحصول على ائتمان بتكلفة معقولة للشركات الصغيرة صعب جداً، هذا بدوره يزيد من المحرومين او المستبعدين مالياً بشكل اجباري وليس طوعي. مشكلة الدراسة الرئيسية (هل يوجد دور للشمول المالي في جلب الفئات المهمشة والفقيرة الى القطاع الرسمي)





٢.١ أهمية الدراسة The importance of studying

من خلال تصاعد الاهتمام عالمياً بالشمول المالي اذ ان اغلب التجارب الدولية التي اثبتت ان الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ويعمل على تحسين معيشة الافراد فضلا عن تأثيره على الاقتصاد بصفة عامة، ويعزز من دور السياسة النقدية كونها احد السياسات الاقتصادية بصفة خاصة حيث ان الشمول المالي يعتبر العامل الرئيسي للحد من الفقر، ويجلب الفئات المستبعدة مالياً لكي يتم منح الخدمات المالي للجميع كما يؤثر على السياسة النقدية وذلك لأنه يحسن حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة .

٣.١ اهداف الدراسة Objectives of the study

تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات الشمول المالي وبيان دور البنك المركزي في العراق في تطوير الشمول المالي ، وبناء المؤشر التجميعي بالعراق وحسب المؤشرات التي تتبع من قبل البنك المركزي العراقي وما هي خطط البنك المركزي للنهوض بالشمول المالي في البلد.

٤.١ قيود الدراسة Study restrictions

الدراسة محدودة من حيث البيانات المتاحة، لا تزال المعلومات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي محدودة ، كما ان الشمول المالي لا يزال ضعيف تطبيقه في الدول النامية، وبالتالي ان مؤشرات قياس الشمول المالي ضعيفة ولا تلبى الطموح والسبب في ذلك يعود الى عدم منح مساحة اكبر لتطبيق الشمول المالي لحد الان، كما تعذر الحصول على بيانات فصلية كون لم يتم العمل بها بعد من قبل البنك المركزي العراقي الذي يعتمد في البيانات من المصارف العاملة في العراق الحكومية او الخاصة بحسب معلومات دقيقة وفق استمارة ومنهج خاص.





٢. المبحث الثاني: الجانب النظري:

١.٢ مفهوم الشمول المالي The concept of financial inclusion

تم اقتراح التمويل الشامل لأول مرة من قبل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ للترويج عن الائتمان الصغير الذي يتعلق بالمجتمع، يمكن للنظام المالي الذي يوفر خدمات مالية فعالة وخاصة لذوي الدخل المنخفض والفقراء أن يحقق الرخاء المشترك للمجتمع، تعتقد المجموعة الاستشارية للبنك الدولي بشأن التخفيف من حدة الفقر أن التمويل الشامل هو استخدام أفضل للخدمات المالية المختلفة لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة من الخدمات المالية، حيث ان مفهوم التمويل الشامل هو امتداد للتمويل الأصغر والائتمان الأصغر والذي يمكن أن يرى أن التمويل الشامل هو نتيجة للتمويل الأصغر والائتمان الأصغر ولكنه أعلى من الاثنين، لأن التمويل الشامل من هدف الخدمة ونطاق الخدمة هو أكثر بكثير من التمويل الأصغر والائتمان الأصغر ويعني أن يتمتع الجميع بمجموعة كاملة من الخدمات المالية. (Liu,2018:p.140)

ويمكن تعريف الشمول المالي Financial inclusion can be defined

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي الرقمي على أنه الحالة التي يتمتع فيها الفقراء اصحاب الدخل المنخفض والشركات بخاصية الوصول لمنتجات وخدمات مالية رسمية بجودة عالية (المدخرات، المدفوعات، التحويلات، التأمين، الائتمان) والانتفاع بها ويجب ان يكون توفيرها بصورة مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي المنتجات والخدمات ضمن الاطر القانونية والرسمية.

(CGAP & Amf,2017:p.1)

تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض، بمعنى الوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح





وفعال، نظرًا لأن الخدمات المصرفية في طبيعة الصالح العام ، فمن الضروري أن يكون توفير الخدمات المصرفية وخدمات الدفع لجميع السكان دون تمييز (Evans, Osi,2017:p.45)

٢.٢ أهمية الشمول المالي The importance of financial inclusion

على الرغم من أن الشمول المالي أصبح موضوعًا مهمًا في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية المستدامة إلا أن الانتعاش الاقتصادي حول الشمول المالي لا يزال في مهده، نظرت معظم الدراسات في المقاييس المناسبة للشمول المالي على مستوى الأسرة والمستوى العام، بينما ركزت دراسات أخرى على دور الوصول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل لا يزال البعض الآخر يتعامل مع مستويات متفاوتة من الشمول المالي، في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وقد بينت معظم الدراسات في هذا المجال وقدمت رؤية استراتيجية رئيسية حول أهمية الشمول المالي في التنمية المستدامة (Gopalan & Kikuchi, ٢٠١٦:p.62)

يتميز الشمول المالي بالتغير السريع والابتكار التكنولوجي في قطاع التمويل بما في ذلك المنتجات الجديدة وأشكال الدفع الجديدة في سياق التنمية المستدامة، ويلعب القطاع المصرفي دورًا أساسيًا كقوة دافعة لأنشطة الشمول المالي يتعين على المصارف اكتساب عملاء جدد وزيادة التفاعل مع العملاء الحاليين. (Vo.et al,2021:p.37)

حيث تبرز أهمية الشمول المالي كما مبين في النقاط التالية:

١.٢.٢ يوفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار للمستقبل مما يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي ومستوى عالٍ من استخدام الودائع المصرفية، مما يساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارًا للبنوك خلال أوقات الأزمات.





٢٠٢٠٢. إن المستويات الأعلى من الشمول المالي يمكن أن تسهل زيادة مشاركة قطاعات الاقتصاد المختلفة في النظام المالي الرسمي لأنه مع زيادة حصة القطاع المالي الرسمي فإنه يعزز حالة استخدام سعر الفائدة باعتباره أداة رئيسية لاستقرار الاقتصاد الكلي والتي لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. (Han & Melecky, 2013:p.4).

٣,٢,٢. إن الشمول المالي له آثار إيجابية على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر التقلبات الدورية عن طريق توفير الاجراءات المطلوبة للحد من تلك المخاطر، كما ان الشمول المالي يقوم بالتعاملات مع النظام المالي الرسمي وضم جميع افراد المجتمع داخل الاقتصاد الرسمي الامر الذي يؤدي الى تنوع محفظة (الودائع والائتمان) وايضاً استقرار النظام المالي يساعد على زيادة الشمول المالي من خلال تثقيف المجتمع وزيادة ثقتهم بالنظام المالي. (Tita, 2017: 9)

٣.٢ أهداف الشمول المالي financial inclusion goals

أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بعضوية ١٩٣ دولة تهدف إلى القضاء على الفقر البشري بجميع أشكاله في العالم وتدرك الدول الأعضاء أن "إنهاء الفقر وأنواع الحرمان الأخرى يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين الصحة والتعليم والحد من عدم المساواة وتحفيز النمو الاقتصادي" (United Nations, 2015).

ان الشمول يحسن من عملية الوساطة ما بين الودائع والاستثمارات وذلك نتيجة طبيعية لتعزيز الشمول المالي عن طريق جذب ودائع من المهمشين ومن فئات جديدة كحديثي التخرج والمسجونين المفرج عنهم حديثاً ومن المرأة المعيلة ومن فئات أفراد الاقتصاد الغير رسمي، وبالتالي ستزيد الودائع لدى البنوك بصورة هائلة لأكثر من عشره أو عشرين ضعف الوضع الحالي مما سيمكن البنوك من التوسع في تمويل





الاستثمارات بصوره هائلة ولذلك سيرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأرقام غير مسبوقه (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص ٦).

مما لاشك فيه يساعد الشمول المالي بالقضاء على الفقر المدقع من خلال منح الأفراد فرصة لتمويل الاستثمارات التي ستؤدي إلى أعمال مدرة للدخل أو مزيد من التعليم والتدريب على المهارات او الحصول على سكن افضل، قد يمكن الشمول المالي من الحصول على التمويل للمزارعين ليستطيعوا الاستثمار في المعدات والمعرفة، لزيادة غلة المحاصيل ذات الصلة بالهدف المرسوم يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية في الوصول إلى الخدمات المالية بما في ذلك التمويل الأصغر المتمثل في الائتمان الرسمي الذي يتخذ أشكالاً من الرهون العقارية، وقروض الطلاب، وبطاقات الائتمان، والائتمان الاستهلاكي، والتمويل الأصغر لأصحاب المشاريع والمزارعين والأسر.

ان موارد التمويل هذه قد تتيح الوصول إلى السلع والنفقات التي تفوق الميزانية الشهرية للأسرة والقدرة على تمديد تكلفة الاستهلاك على نطاق واسع على مدى فترة زمنية من خلال الائتمان والتأمين ضد المخاطر والنفقات غير المتوقعة وتوسيع فرص الاستثمار والتي تؤدي بشكل عام إلى تحسين الإسكان والتعليم الإضافي والتدريب. (El-Zoghbi, et al , 2019:p.4-5)

٤.٢ معوقات الشمول المالي Obstacles to financial inclusion

١.٤.٢ تحديات جانب العرض

١.١.٤.٢ معوقات الدخل المالي : ان المردود المادي لدى الأفراد يعد احد اهم الأسباب الرئيسة لانتشار الشمول المالي حيث ان انخفاض الدخل للأفراد اضافة لعدم امتلاكهم حسابات المؤسسات المالية الرسمية بالمصاف وانخفاض قدرتهم المالية التي تحفزهم لاستخدام المصارف بشكل دائم وليس لديهم القدرة على





الاقتراض من المصارف بسبب سياستها التي تستبعد الأفراد ذوي الدخل المحدود. (خضير ، ٢٠٢١ ، ٣٨).

٢.١.٤.٢. ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي ATM، بالرغم من تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

٣،١،٤،٢. قد لا يستطيع الفرد من الوصول الى كامل المعلومات التسويقية او يواجه صعوبة خاصة في المفاضلة بين الخدمات المالية ذات الطابع المعقد (النقيرة، نور الدين ،٢٠١٩:ص٤٣٧)

٢.٤.٢. تحديات جانب الطلب

١.٢.٤.٢. الاستبعاد الذاتي

حين يشعر الناس ان هنالك امور محددة يستطيعون الاستفادة منها او يتوقع انه يمكن رفضهم عند استخدام المنتجات المالية او لا توجد رغبة بالاستفادة او الحصول على الخدمات المالية نتيجة التجارب السابقة (Iqbal & Sami ,2017: pp.646 – ٦٤٧).

٢.٢.٤.٢. محو الأمية المالية بين افراد المناطق الريفية وسكان المناطق العشوائية يضاف إلى ذلك مدى معرفتهم للقراءة والكتابة. (أبو العز ، ٢٠٢١ : ص٣٤٩).

٣،٢،٤،٢. الاسباب العقائدية

يتمتع بعض الافراد من استخدام بعض الخدمات المالية وذلك لتحريمها بالنسبة لهم بسبب انتمائهم لعقيدة او دين معين.(Clamara,et al,٢٠١٤: p.15).





٥.٢ مقومات الشمول المالي Fundamentals of financial inclusion

١.٥.٢ زيادة التعليم المالي

التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين فهم المستهلكين والمستثمرين الماليين للمنتجات والمفاهيم المالية، ومن خلال المعلومات والتعليمات والمشورة الموضوعية، يطورون المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر المالية والفرص المتاحة، وماهي الخيارات المتاحة، لمعرفة أين يذهبون للحصول على المساعدة ، ولاتخاذ إجراءات فعالة أخرى لتحسين رفاههم المالي.

المعرفة المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والمواقف اللازمة للفرد لضمان رفاهيته المالية والرفاهية المالية لعائلته داخل المجتمع الحالي، ولمشاركته النشطة في سوق المنتجات والخدمات المالية المواطن المثقف مالياً على دراية بقضايا المال والأسعار، وهو قادر على إدارة ميزانيته الشخصية او ميزانية أسرته بشكل مسؤول، بما في ذلك إدارة الأصول والخصوم المالية في ضوء مواقف الحياة المتغيرة. (Opletalová, 2015:p.1177)

٢.٥.٢ استراتيجية التمويل الأصغر

ان التمويل الأصغر يتمتع بالقدرة على تعزيز الشمول المالي وتخفيف حدة الفقر، بعبارة أخرى تشير هذه النظرة الإيجابية والتقدمية إلى أن التمويل الأصغر يهدف إلى دمج الفقراء بشكل تدريجي في نظام مالي متكامل ومنظم عالمياً حيث يتم تقديم المنتجات المالية من قبل المصارف الخاصة أو بدعم استراتيجي من قبل الحكومة ووكالات معنية. هذا التفسير للتمويل الأصغر كعملية تنمية مالية عالمية مع ذلك يتجاهل الآثار المترتبة على التنوع الهائل في تاريخ وسياق الفقر في جميع أنحاء العالم. والسبب هو أنه





يعزو بشدة الافتقار إلى الأصول باعتباره المشكلة الأساسية التي تواجه الفقراء ويحول الانتباه بعيداً عن العوامل الأخرى المرتبطة غالباً بالفقر مثل عدم المساواة والإكراه والتمييز والاستغلال والعجز.

(Copestake, et al , ٢٠١٦:pp.8-9)

٣.٥.٢. سد فجوة التمويل بين الجنسين

هناك تكاليف اقتصادية باهظة لاستبعاد النساء من المشاركة في الاقتصاد من شأنها القضاء على عدم المساواة بين الجنسين ، الشمول المالي هو مفتاح مشاركة المرأة في الاقتصاد نظراً للدور المهم الذي تلعبه المرأة في تشكيل الجيل القادم، سيؤدي الشمول المالي إلى مزيد من الأمن والازدهار للنساء والرجال وأسرههم ومؤسساتهم ومجتمعاتهم، هناك علاقة قوية بين وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية وفرصة أكبر ليس فقط لتلك المرأة نفسها ولأسرتها ومجتمعها ، ولكن حقاً للأمة ككل النساء أكثر احتمالاً بكثير من الرجال لإنفاق الأموال التي يمتلكونها وفقاً لتقديرهم على تعليم أطفالهم، والرعاية الصحية لأسرههم وتحسين مساكنهم وتلك هي أنواع التغييرات التنموية التي يمكن أن يكون لها تأثير طويل المدى بين الاجيال.(World Banking ,2016:pp.4,8)

٦.٢. تطور الجهاز المصرفي العراقي The development of the Iraqi banking system

من اهم الإجراءات والخطوات التي اتبعتها البنك المركزي العراقي من اجل تطوير القطاع المصرفي في عام ٢٠١٥ هو تشريع عمل المصارف الإسلامية استناداً الى القانون ذي العدد (٤٣) لعام ٢٠١٥ ، لغرض تنظيم عمل المصارف الإسلامية والفروع التابعة الى المصارف الأجنبية الممارسة للصيرفة الإسلامية، من اجل المحافظة على سلامتها وسلامة الجهاز المصرفي. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ ، ص : ٤٤).





وفي ما يخص التطورات الحاصلة في عام ٢٠١٦، فإن اهم الاجراءات هو تنفيذ مشروع توطين الرواتب بموجب القرار المرقم ٣١٣ لعام ٢٠١٦ ويكون الدفع الإلكتروني بعد ان كان نقدا من اجل ضبط الأنفاق العام، وحوكمة عمليات الإدارة المالية، ايضا البدء بالتطبيق الفعلي لنظام مقاصة الفروع الداخلية للمصرف الواحد للمصارف الحكومية التي لا تتمتع بنظام مصرفي شامل، حيث تم تدريب مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، وفروعهما، مع المصرف الصناعي، والزراعي، والعقاري. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦ : ص ٣٤)

اضافة الى ذلك فقد حصلت تطورات عديدة في عام ٢٠١٧ والتي اهمها، تطوير قطاع الرقابة والأشراف عن طريق إنجاز تقييم للمصارف وتصنيفها في العراق وفق المعايير العالمية، وتطوير مهام قسم إدارة المخاطر واعتماد متطلبات الرقابة الإشرافية في المصارف على وفق متطلبات بازل (III)، كذلك توحيد أرقام الحسابات المصرفية في كل المصارف التي تعمل داخل العراق، باعتماد الرقم المصرفي الموحد والذي يتكون من ٢٣ مرتبة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧ : ص ٣٣-٣٤)

وفي ذات الصدد السعي في تعزيز الرقابة الاستباقية على سيولة المصارف عن طريق تطبيق نسب (تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر)، كذلك تعزيز الشمول المالي في العراق، ووضع مؤشرات من خلال إرسال استمارة خاصة للمصارف التي تعمل في العراق، وشركات التحويل المالي، ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وتأسيس شركة ضمان الودائع، ايضا إيداع رواتب الموظفين في حسابات نفتح لهم في المصارف الحكومية والاهلية، وفي نفس الوقت عمل البنك المركزي على تطوير نظام المدفوعات من خلال الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فيما يخص التطورات من جانب الشمول المالي هو تأسيس المكتب الوطني للاستعلام الائتماني. (العراق، ٢٠١٧ : ص ١٧-١٨)





اما في عام ٢٠١٨ فأن ابرز التطورات التي حدثت تتمثل بالانضمام إلى هيئة المحاسبة والمراجعة المعنية بالمؤسسات الإسلامية المالية، كذلك، الانضمام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ، إضافة الى توقيع اتفاقية التعاون المشترك في صندوق النقد العربي من اجل رسم وتطبيق استراتيجيات الشمول المالي، وتوقيع اتفاقيات لغرض التعاون المشترك مع البنوك المركزية لعدة دول في مجال الرقابة المصرفية، واتفاقية التعاون المشترك مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، لتقييم والنهوض في الجهاز المالي والمصرفي العراقي. (البنك المركزي العراق، ٢٠١٨ :ص٢٩)

وقد انظم العراق الى الفريق الاقليمي الذي تم انشائه لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية حيث يتولى صندوق النقد العربي اعماله الفنية، من اجل تطوير الإجراءات والسياسات ودراسة طرق الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، والعمل على مساعدتها لتطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، وسعى صندوق النقد العربي الى تبادل الخبرات المتعلقة بالشمول المالي بين الدول العربية ، وتعزيز معرفة الافراد بقضايا الشمول المالي وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية والمالية (ابو موسى ، ٢٠١٨:ص١٧-١٨)

٣. المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق:

٣.١ مؤشرات الشمول المالي في العراق Indicators of financial inclusion in Iraq

يعتمد البنك المركزي العراقي على بعدين لغرض تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق، هما بعد الوصول، وبعد الاستخدام، اما البعد الثالث الجودة لا يمكن تطبيقه بسبب عدم توفر المعايير والبيانات الجدول ادناه يوضح اهم المؤشرات الفرعية للشمول المالي.

الجدول (١) المؤشرات التي تخص الشمول المالي المعتمدة في العراق





المتغير	البعد
الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية	الوصول
عدد الصراف الالي / عدد البالغين	
عدد الفروع / ١٠٠٠ كم	
عدد ATM / ١٠٠٠ كم	الاستخدام
حجم الودائع / الناتج المحلي الإجمالي %	
حجم القروض / الناتج المحلي الإجمالي %	

المصدر : الباحث بالاعتماد على مصادر البحث والبنك المركزي العراقي

٢.٣. مؤشر بعد الوصول

١.٢.٣. الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

لو ننظر الى الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) من خلال الجدول (٢) والتي تنتج عن قسمة عدد فروع المصارف على اجمالي عدد السكان ، حيث تم ملاحظة خلال فترة البحث الممتدة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٨ لم يكون هنالك تطور ملحوظ في زيادة فروع المصارف تتناسب من السكان ، حيث بلغت النسبة في عام ٢٠١٤ (٢.٦٩) ، كما بلغ في سنة ٢٠١٨ (٢.٢٥) ، وهو دليل على تراجع نسبة الانتشار المصرفي ، كما هو الحال عليه بخصوص عدد الفروع للمصارف التي شهدت انخفاضاً ايضاً، ولو نحل سبب النسب المتدنية رغم محاولة البنك المركزي تعزيز الشمول المالي يرجع السبب للوضع الاقتصادي والسياسي الغير مستقر الذي يمر فيه البلد ، حيث تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف ابتداء من سنة ٢٠١٤ بعد ان كان عدد الفروع (١٠٠٢) سنة ٢٠١٣ انخفض الى





(٩٣٨) سنة ٢٠١٤ أي (٦٤) فرع اغلق، بعد دخول تنظيم داعش الارهابي والسيطرة على العديد من المحافظات، ومن جانب اخر بخصوص الكثافة المصرفية والتي هي معكوس الانتشار المصرفي من خلال قسمة عدد السكان الكلي على عدد فروع المصارف ، كما بلغت في سنة ٢٠١٤ (٣٧.١٢) ، بعدها شهدت ارتفاعا ملحوظ حيث اعلى مستوى لها سنة ٢٠١٨ بواقع (٤٤.٤٩) ، وذلك بسبب زيادة عدد السكان وعدم فتح فروع بمستوى الزيادة الذي يشهدها النمو السكاني ، ومما لاشك فيه ان الانخفاض الذي يحصل في الكثافة المصرفية يعتبر مؤشر ايجابي للشمول المالي الذي يعبر عن مدى امكانية الوصول السهل والمستدام للخدمات المصرفية الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الالي (ATM) جدول (٢) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراف خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

المؤشر السنة	عدد السكان ١٠٠٠ نسمة (١)	عدد فروع المصارف (٢)	الانتشار المصرفية (١) (١/٢) (٣)	نسبة التغير لانتشار المصرفي %	الكثافة المصرفي (٢/١) (٤)	نسبة التغير للكثافة المصرفية %
٢٠١٤	٣٤,٨١٩	٩٣٨	٢.٦٩	(٨.٧٤)	٣٧.١٢	٩.٨٤
٢٠١٥	٣٥,٢١٣	٨٢١	٢.٣٣	(١٠.٧٣)	٤٢.٨٩	١١.٧٥
٢٠١٦	٣٦,١٦٩	٨٥٨	٢.٣٧	١.٧٢	٤٢.١٦	(١.٧٠)
٢٠١٧	٣٧,١٤٠	٨٣٣	٢.٢٤	(٥.٤٩)	٤٤.٥٩	٥.٧٦
٢٠١٨	٣٨,١٢٤	٨٥٧	٢.٢٥	٠.٤٥	٤٤.٤٩	(٠.٢٢)





من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية (٢٠١٨-٢٠١٤)

٢.٢.٣. الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الالي (ATM)

يتضح من الجدول (٣) ان انتشار ماكينات الصراف الالي وكونه احد اهم مؤشرات الشمول المالي ، ومن خلال سنوات البحث الممتدة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٨ شهد العراق تطور ملحوظ في ارتفاع عدد اجهزة الصراف الالي ، اذ بلغ الانتشار المصرفي لسنة ٢٠١٤ (١.٥٤) وهي ادنى نسبة خلال مدة البحث كما بلغ عدد اجهزة الصراف الالي (٤٦٧) في جميع انحاء العراق ، حيث يعود السبب الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد اضافة الى دخول عصابات داعش الارهابية وتدمير العديد من تلك الماكينات ، بعدها تصاعدت النسبة بشكل تدريجي ولو دون مستوى الطموح الى ان وصلت اعلى نسبة خلال مدة البحث في سنة ٢٠١٨ اذ بلغت (٣.٨١).

جدول (٣) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الالي داخل العراق من سنة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

السنة	عدد ATM (١)	عدد البالغين (١٠٠٠) نسمة (١٥ عام فأكثر) (٢)	النسبة (٢/١) (٣)	نسبة التغير
٢٠١٤	٣٣٧	٢١,٩٢٦	١.٥٤	/
٢٠١٥	٥٨٠	٢٠,٩٦٣	٢,٧٧	٧٩.٨٧
٢٠١٦	٦٦٠	٢١,٥٣٢	٣.٠٧	١٠.٨٣
٢٠١٧	٦٥٦	٢٢,١١٠	٢.٩٧	(٣.٢٦)
٢٠١٨	٨٦٥	٢٢,٦٩٦	٣.٨١	٢٨.٣٠

من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، (٢٠١٨-٢٠١٤)





٣.٣.٢. الانتشار الجغرافي لفروع المصارف وماكينات الصراف الآلي داخل العراق للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨)

ومن خلال الجدول (٤) الذي يوضح الانتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي وفروع المصارف قد سجلت نسب منخفضة، السبب في ذلك انخفاض عدد أجهزة الصراف الآلي و فروع المصارف قياساً بمساحة العراق .

حيث بلغت نسبة الفروع لكل ١٠٠٠ كم من السكان في سنة ٢٠١٤ (٢.١٦) بعدها اخذت النسبة في التراجع بسبب غلق العديد من الفروع بعد ٢٠١٤ السبب في ذلك يعود لدخول عصابات داعش وتدمير العديد من الفروع ، كذلك من جهة اخرى بسبب زيادة عدد السكان مع العد التنازلي للفروع دون الانتشار الذي يوازي كثافة السكان.

اما عدد الصراف الآلي حقق ادنى نسبة سنة ٢٠١٤ (٠.٧٧) بعدها اخذت النسبة في الارتفاع شيء فشيء لكن تبقى دون مستوى الطموح واحد الاسباب عدم امتلاك العديد من المصارف من ضمنها الحكومية لأجهزة الصراف الآلي

جدول (٤) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف والصراف الآلي للمدة من (٢٠١٤-٢٠١٨)

السنة	عدد المصارف في العراق**	عدد ATM	عدد الفروع لكل (١٠٠٠) متر مربع	نسبة التغير لكل الفروع / المساحة %	عدد ATM لكل (١٠٠٠) متر مربع	نسبة التغير لكل ATM / المساحة %
٢٠١٤	٩٣٨	337	٢.١٦	(٦.٠٩)	٠.٧٧	/
٢٠١٥	٨٢١	580	١.٨٩	(١٢.٥٠)	١.٣٣	٧٢.٧٣
٢٠١٦	٨٥٨	660	١.٩٧	٤.٢٣	١.٥٢	١٤.٢٩





(٠.٦٦)	١.٥١	(٣.٠٥)	١.٩١	656	٨٣٣	٢٠١٧
٣١.٧٩	١.٩٩	٣.١٤	١.٩٧	865	٨٥٧	٢٠١٨

من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية (٢٠١٨-٢٠١٤)

(*) عدد سكان العراق ٤٣٥٠٥٢

(**) تم احتساب عدد فروع المصارف العاملة في العراق فقط

٣.٣ بعد استخدام الخدمات المالية

يعد هذا المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي وامكانية استخدام البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، كما يعتمد المؤشر هذا على عدد من المتغيرات الفرعية ، والتي من بينها حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، وحجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي، والتي يطلق عليها مجتمعة العمق المصرفي ، كما تم استبعاد المتغيرات الاخرى بسبب عدم توفر بيانات دقيقة وحقيقية تخص تلك المتغيرات، كما يعني العمق المصرفي الذي يخص كل من (الائتمان للقطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي ، والودائع للقطاع الخاص مقسومه على الناتج المحلي الاجمالي).

١.٣.٣ حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (٥) حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	قروض القطاع الخاص (1)	الناتج المحلي الاجمالي (٢)	مؤشر العمق المصرفي للقروض (٢/١)	نسبة التغير في العمق المصرفي للقروض %
٢٠١٤	17,745,141	258,900,633	٦.٨٥	/
٢٠١٥	18,070,058	191,715,791	٩.٤٣	٣٧.٦٦
٢٠١٦	18,180,970	196,536,350	٩.٢٥	(٢.٠١)





٦.٧١	٨.٦٢	225,722,375	19,452,293	٢٠١٧
(٨.٠٠)	٨.٠٥	251,064,480	20,216,073	٢٠١٨

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوي، (٢٠١٨-٢٠١٤) فيما يخص مؤشر حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يوضح التطور الحاصل في النظام المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المصرفية والمالية بسعر منخفض التكلفة وبصورة مستدامة، حيث اتضح حصول تطور وان كان دون مستوى الطموح، اذ سجلت نمو خلال مدة البحث بعد ان كانت في سنة ٢٠١٤ (٦.٨٥٪) وهي ادنى نسبة تم تسجيلها خلال مدة البحث، بعدها ارتفعت النسبة بشكل تدريجي ، حقق اعلى معدل سنة ٢٠١٥ اذ بلغت النسبة (٩.٤٣ %) ، بعد ذلك حققت انخفاض في سنة ٢٠١٧، وسنة ٢٠١٨.

٢.٣.٣. حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي

جدول (٦) حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

السنة	الودائع للقطاع الخاص (١)	الناتج المحلي الاجمالي (٢)	مؤشر العمق المصرفي للودائع (٢/١)	نسبة التغير في العمق المصرفي للودائع %
2014	24,702,632	258,900,633	9.54	/
2015	23,636,904	191,715,791	12.33	29.25
2016	23,708,420	196,536,350	12.06	(2.19)
2017	26,093,354	225,722,375	11.56	(4.15)
2018	27,364,385	251,064,480	10.90	(٥.٧١)





اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوي، (٢٠١٤-٢٠١٨) يتضح من الجدول (٦) ان اعلى نسبة تحققت خلال مدة البحث في سنة ٢٠١٥ اذ بلغت (١٢.٣٣٪) وادنى نسبة في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (٩.٥٤٪) بشكل عام يوجد تطور في الودائع وذلك للسياسة التي تم اتباعها من قبل البنك المركزي لتطوير الشمول المالي.

٤.٣. المؤشر التجميعي

١.٤.٣. بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للفترة من (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

من الضروري حساب مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق، وهناك طرق عدة يتم من خلالها بناء المؤشر التجميعي ، يعتمد على حسب طبيعة البيانات المتوفرة ، ووفقا للبيانات المتاحة في العراق سوف يتم تطبيق الاسلوب المعتمد من قبل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي ، والبنك المركزي العراقي حيث يعتبر الاسلوب الامثل الذي يمكن تطبيقه بالعراق ، كما تم احتساب بعد الوصول وبعد الاستخدام ومؤشرات الفرعية لغرض حساب المؤشر التجميعي ، ويمكن حساب المؤشر التجميعي بالاعتماد على الخطوات الاتية .(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦)

١.١.٤.٣. تحديد القيم المستهدفة للمؤشرات: إذ تم اختيار القيم المستهدفة استنادا الى القيمة التي يجب تحقيقها في العراق لتعزيز الشمول المالي.

٢.١.٤.٣. تحديد الاوزان للمتغيرات، حيث تعكس تلك الاوزان اهمية المتغيرات الداخلة في قياس المؤشرات الفرعية للشمول المالي والتي تتمثل (الاستخدام ، والوصول) ، وبعد ذلك تحديد اوزان متساوية للمؤشرات الفرعية





٣,١,٤,٣. تجميع المؤشرات الفرعية لتكون مؤشر واحد لتحديد مستوى الشمول المالي في العراق ، ومن الجدير بالذكر ان قيمة المؤشر تتراوح بين (الواحد ، والصفر) ، عندما تقترب من الواحد يعني ان مستوى الشمول المالي مرتفع ، والعكس صحيح عندما تقترب من الصفر يكون الشمول المالي متدني .

٢.٤.٣. الية احتساب المؤشر التجميعي في العراق

من خلال الجداول من (١١) يتضح ان A تعني قيمة المؤشر في السنة المعنية للمؤشر الفرعي تقسم على القيمة المستهدفة لكل متغير والتي يرمز لها (T) نحصل (X) نتيجة لتقسيم (A/T) ، بعد ذلك نضرب الناتج في الوزن الذي تم احتسابه للحصول على (D) والتي تعني المؤشر القياسي لكل محور من المحاور حيث يتم جمع كل مؤشر على حده لنحصل على ($\sum D$) الذي يتم ضرب ناتجه في بالوزن الذي تم تحديده لكل بعد (\bar{D}) ، بعدها نجمع الابعاد المحددة للحصول على قيمة المؤشر السنوية.

جدول رقم (٧) الية احتساب المؤشر التجميعي في العراق لسنة ٢٠١٤

المؤشر	المتغير	٢٠١٤	الاوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل المتغير $X1=A1/T$	المؤشر القياسي لكل محور $D1=\sum W*X1$	الاوزان	المؤشر التجميعي ٢٠١٤
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢.٦٩	٠.٥	٢٥	٠.١٠٧٦	٠.٠٥٣٨		
	عدد(ATM)/عدد البالغين ١٠٠٠ نسمة	١.٥٤	٠.٢٥	٥٠	٠.٠٣٠٨	٠.٠٠٧٧		
	عدد الفروع / ١٠٠٠ كم	٢.١٦	٠.١٣	٢٥	٠.٠٨٦٤	٠.٠١١٢		٠.٠٩٣





		٠.٠٠٣٧	٠.٠٣٠٨	٢٥	٠.١٢	٠.٧٧	عدد (ATM)/١٠٠٠	كم
		٠.٠٧٦٤			١			
		٠.٠٤٥٧	٠.٠٩١٣	٧٥	٠.٥	٦.٨٥	حجم القروض / الناتج	الاستخدام
		٠.٠٦٣٦	٠.١٢٧٢	٧٥	٠.٥	٩.٥٤	حجم الودائع / الناتج	
		٠.١٠٩٣			١			

من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (٢,٣,٤,٥,٦)

جدول رقم (٨) الية احتساب المؤشر التجميعي في العراق لسنة ٢٠١٥

المؤشر	المتغير	٢٠١٥	الاوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل المتغير $X1=A1/T$	المؤشر القياسي لكل محور $D1=\sum W*X1$	الاوزان	المؤشر التجميعي ٢٠١٥
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	٢.٣٣	٠.٥	٢٥	٠.٠٩٣٢	٠.٠٤٦٦		
	عدد (ATM)/عدد البالغين ١٠٠٠ نسمة	٢.٧٧	٠.٢٥	٥٠	٠.٠٥٥٤	٠.٠١٣٩	٠.٥	
	عدد الفروع / ١٠٠٠ كم	١.٨٩	٠.١٣	٢٥	٠.٠٧٥٦	٠.٠٠٩٨	٠.١١١٠	
	عدد (ATM)/١٠٠٠ كم	١.٣٣	٠.١٢	٢٥	٠.٠٥٣٢	٠.٠٠٦٤		





		٠.٠٧٦٧						
الاستخدام	حجم الناتج / الناتج	٠.٠٦٢٩	٠.١٢٥٧	٧٥	٠.٥	٩.٤٣	القروض	
		٠.٥	٠.٠٨٢٢	٠.١٦٤٤	٧٥	٠.٥	١٢.٣٣	حجم الودائع /
		٠.١٤٥١						

المصدر الباحث معتمداً على الجداول (٦،٥،٤،٣،٢)

جدول رقم (٩) الية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق لسنة ٢٠١٦

المؤشر	المتغير	٢٠١٦	الاوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل المتغير $X1=A1/T$	المؤشر القياسي لكل محور $D1=\sum W*X1$	الاوزان متساوية لكل محور	المؤشر التجميعي ٢٠١٦
الوصول	نسبة المصرفي الانتشار	٢.٣٧	٠.٥	٢٥	٠.٠٩٤٨	٠.٠٤٧٤		
	عدد(ATM)/عدد البالغين نسمة	٣.٠٧	٠.٢٥	٥٠	٠.٠٦١٤	٠.٠١٥٤	٠.٥	٠.١١١
	عدد الفروع/ كم	١.٩٧	٠.١٣	٢٥	٠.٠٧٨٨	٠.٠١٠٢		
	عدد ((ATM)/١٠٠٠ كم	١.٥٢	٠.١٢	٢٥	٠.٠٦٠٨	٠.٠٠٧٣		





		٠.٠٨٠٣			١				
	٠.٥	٠.٠٦١٧	٠.١٢٣٣	٧٥	٠.٥	٩.٢٥	القروض	حجم	الاستخدام
		٠.٠٨٠٤	٠.١٦٠٨	٧٥	٠.٥	١٢.٠٦	الناتج /	حجم	
		٠.١٤٢١			١		الودائع /	الناتج	

المصدر الباحث معتمداً على الجداول (٢,٣,٤,٥,٦)

جدول رقم (١٠) الية احتساب مؤشر الشمول المالي في العراق لسنة ٢٠١٧

المؤشر	المتغير	٢٠١٧	الاوزان	القيم	المؤشر	المؤشر القياسي	الاوزان	المؤشر التجميعي
			W	المستهدفة	لكل المتغير	لكل محور		٢٠١٧
				T	$X1=A1/T$	$D1=\sum W*X1$		متساوية لكل محور
	نسبة الانتشار المصرفي	٢.٢٤	٠.٥	٢٥	٠.٠٨٩٦	٠.٠٤٤٨		
	عدد (ATM)/عدد البالغين نسمة	٢.٩٧	٠.٢٥	٥٠	٠.٠٥٩٤	٠.٠١٤٩	٠.٥	٠.١٠٦
	عدد الفروع / ١٠٠٠ كم	١.٩١	٠.١٣	٢٥	٠.٠٧٦٤	٠.٠٠٩٩		
	عدد (ATM)/ ١٠٠٠ كم	١.٥١	٠.١٢	٢٥	٠.٠٦٠٤	٠.٠٠٧٢		
			١			٠.٠٧٦٨		





		٠.٠٥٧٥	٠.١١٤٩	٧٥	٠.٥	٨.٦٢	حجم القروض /الناتج	الاستخدام
	٠.٥	٠.٠٧٧١	٠.١٥٤١	٧٥	٠.٥	١١.٥٦	حجم الودائع / الناتج	
		٠.١٣٤٦			١			

المصدر الباحث معتمداً على الجداول (٢،٣،٤،٥،٦)

جدول (١١) الية احتساب مؤشر الشمول المالي في العراق لسنة ٢٠١٨

المؤشر	المتغير	٢٠١٨	الاوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل المتغير $X1=A1/T$	المؤشر القياسي لكل محور $D1=\sum W*X1$	الاوزان متساوية لكل محور	المؤشر التجميحي ٢٠١٨
	نسبة الانتشار المصرفي	٢.٢٥	٠.٥	٢٥	٠.٠٩	٠.٠٤٥		
	عدد(ATM)/عدد البالغين نسمة	٣.٨١	٠.٢٥	٥٠	٠.٠٧٦٢	٠.٠١٩١	٠.٥	٠.١٠٥
	عدد الفروع / كم	١.٩٧	٠.١٣	٢٥	٠.٠٧٨٨	٠.٠١٠٢		
	عدد (ATM)/١٠٠٠ كم	١.٩٩	٠.١٢	٢٥	٠.٠٧٩٦	٠.٠٠٩٦		
			١			٠.٠٨٣٩		
	حجم القروض	٨.٠٥	٠.٥	٧٥	٠.١٠٧٣	٠.٠٥٣٧		





							الناتج /
	٠.٥	٠.٠٧٢٧	٠.١٤٥٣	٧٥	٠.٥	١٠.٩٠	حجم الودائع / الناتج
		٠.١٢٦٤			١		

المصدر الباحث معتمداً على الجداول (٢،٣،٤،٥،٦)

من خلال تحليل المؤشر التجميحي في العراق خلال المدة من ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٨ تبين ان الشمول المالي وبالرغم من محاولات البنك المركزي العراقي الى وضع استراتيجيات خاصة وفي سنة ٢٠١٦ انظم الى مبادرة الشمول المالي التي اطلقها صندوق النقد العربي الا انه لايزال الشمول المالي في مرحلة الاولى ويحتاج الى تكاتف الجهود من قبل جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص للنهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي، اذ ان العديد من المصارف لا تملك لغاية اليوم أي صراف الي ويعتبر الصراف اهم خطوات اضافة الى فتح الحساب وانتشار الفروع لغرض رفع مستوى الشمول المالي في البلد ، ان نسبة الشمول المالي العالمي تتراوح بين (الصفر، والواحد) حيث كلما اقتربت من الصفر يعتبر الشمول المالي ضعيف وهو واقع العراق ، والعكس صحيح أي كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الامر الذي يعني وجود ارتفاع في مستوى الشمول المالي.

٤.المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

٤.١١.الاستنتاجات:

- ٤.١.١.٤. يعد الشمول المالي في الوقت الحالي اهم الخطوات التي تقوم بها المصارف العراقية وبتوجيه من قبل البنك المركزي العراقي للمساهمة في نمو الاقتصاد.
- ٤.١.٤. يسهم الشمول المالي في تعزيز الاموال للاقتصاد من خلال الودائع في القطاع المصرفي وبالتالي منح قروض بسعر فائدة منخفض.





٣.١.٤. يسهم الشمول المالي في منح القروض بمعدل فائدة منخفض وذلك لوجود ودائع تفيض عن الحاجة بسبب انضمام القطاع الغير رسمي وفتح حساب في الجهات الرسمية وبالتالي زيادة النقد المتواجد في المصارف بشكل يفوق المبالغ المتوقع سحبها من قبل المودعين.

٤.١.٤. من خلال تحليل المؤشر التجميعي يوجد تطور ولكن بنسبة خجولة حيث ان نسبة المؤشر دون مستوى الطموح قياساً في ابسط الدول العربية والمجاورة.

٢.٤. التوصيات:

١.٢.٤. ينبغي على البنك المركزي الاليعاز الى المصارف العراقية الحكومية او الاهلية بفتح فروع جديدة للمصارف وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية ، فضلاً عن عقد استراتيجيات وتوجيهات لغرض زيادة خدمة العملاء في المصارف من اجل جذبهم الى القطاع الرسمي وبالتالي زيادة في المبالغ المودعة عن طريق فتح الحساب المصرفي الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى منح الائتمان بفوائد وتكلفة منخفضة وتنافسية ، اضافةً الى تقديم الخدمات الالكترونية المميزة وعلى مدار الساعة لغرض الوصول الى الخدمات المقدمة في دور المجاورة والعربية على اقل تقدير.

٢.٢.٤. من المهم جداً قيام المصارف بالمساهمة في خلق الفرص الاستثمارية للمساهمة في نمو الاقتصاد المحلي وتحديد قروض ميسرة لخدمة الطبقة المهمشة.

٣.٢.٣. على المصارف عمل دعاية كبيرة جداً لغرض تسويق الخدمات كون اغلب المواطنين سواء لا توجد لديهم ثقافة مالية ليس فقط الذين لا يجيدون القراءة والكتابة بل جزء كبير لا يفهم الكثير من الاجراءات المصرفية وفوائدها وبالتالي ينعكس ايجاباً سواء على المصرف ذاته بزيادة العائد وتثقيف المواطن لغرض الادخار والحصول على فائدة بدلاً من الاكتناز في المنزل.





الهوامش:

- ١ الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان لكل (١٠٠٠,٠٠٠) نسمة
٢ الكثافة المصرفية = هي معكوس الانتشار المصرفي عدد السكان (١,٠٠٠) نسمة / عدد الفروع

المراجع:

المراجع العربية:

أ. الدوريات

١. ابو العز، نهلة، " أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية " ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد العاشر، ابريل، ٢٠٢١..
 ٢. النقيرة، احمد محمود محمد؛ نورالدين، احمد محمد عبد الحي، " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة المنوفية ، العدد (٨)، المجلد (٤٩)، مصر، ٢٠١٩.
 ٣. العلق، علي اسماعيل محسن، " البنك المركزي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية (١٩٤٧ - ٢٠١٧) "، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧
 ٤. خضير، جنان محمد، " الشمول المالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة/ المعوقات والحلول "، مجلة وارث العلمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، العدد (٧)، المجلد (٣)، ٢٠٢١.
- ب. النشرات والتقارير
١. ابو موسى، غسان، " تداعيات التزام البنوك بتطبيق التوصيات والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية "، صندوق النقد العربية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد (٠٢)، مايو، ٢٠١٨
 ٢. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤ - ٢٠١٨
 ٣. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، ٢٠١٤ - ٢٠١٨





٤. صندوق النقد العربي، " العلاقات المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥.
المراجع الأجنبية:

A.periodicals

1. Clamara, Noelia ; Peña, Ximena ; Tuesta , David , " Factors that Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru ", Working Paperm, No.(14/09), Madrid, February,2014.
2. Copestake, James ; Cabeio, Mateo ; Groen, Ruth Goodwin ; Gravestijn ; Humberstone, , Julie ; Johnson, Susan ; Zarazua, Max Nino ; Titus, Matthew, " Towards a plural history of microfinance ", Canadian Journal of Development Studies , vol. (37), No.(3), March, 2016.
3. El-Zoghbi, Mayada ; Holle, Nina ; Soursourian, Matthew, " EMERGING EVIDENCE ON FINANCIAL INCLUSION ", Consultative Group to Assist the Poor , CGAP/World Bank, July ,2019.
4. Evans, OLANIYI; Osi, ALENOGHENA Raymond, " Financial Inclusion and GDP Per Capita in Africa: A Bayesian VAR Model ", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.(8), No.(18), 2017.
5. Ezazul, Islam, " . Inclusive Finance in the Asia-Pacific Region: Trends and Approaches ", Trends and Approaches, Working Paper, WP/15/07,2015.
6. Gopalan , Sasidaran ; Kikuchi, Tomoo," Financial Inclusion in Asia ", Series Editor Mario La Torre, Sapienza University of Rome, Italy, 2016.





7. Han, Rui ; Melecky, Martin, " Financial Inclusion for Financial Stability ", Policy Research Working Paper (6577), World Bank, August, 2013.
8. Iqbal, Zamir; Sultan, Jahangir ; Asutay, Mehmet," Financial Inclusion and Poverty Alleviation ", Editors, Zulhibri, Muhamed; Ismail, Abdul Ghafar, Switzerland, Number,2017.
9. Liu, Xiaoyu, " Research on the Development of Inclusive Finance in China ", Advances in Social Science, Education and Humanities Research (ASSEHR), vol. 252, 2018.
10. Opletalová, Alena, " Financial education and financial literacy in the Czech education System ",Procedia – Social and Behavioral Sciences , Vol.(171),January,2015.
11. Tita, Anthanasius Fomum, " Financial development, financial inclusion and welfare dynamics in sub-Saharan Africa ",(PhD)., University of Stellenbosch, March, 2017.

B.Reports

1. CGAP; Arab Monetary Fund " Financial Inclusion Measurement in the Arab World ", January, 2017
2. United Nations, " The Millennium Development Goals Report", 2015.
3. World Banking ," POLICY FRAMEWORKS TO SUPPORTWOMEN'S FINANCIAL INCLUSION ", Alliance for Financial Inclusion, Special Report, 2016.

